

الخارج الغربي والداخل العربي

لم يحتجُ العالم إلى أقل من عام، وربما أشهر، معدودة لكي يكتشف الخدعة التي اطلقتها الإدارة الأميركية الجديدة من ان هناك سياسة جديدة في عهد الرئيس الجديد باراك أوباما.

أقل من سنة كانت كافية ليتأكد المؤكّد من انه ليس هناك من فارق في السياسات الخارجية بين رئيس أميركي وآخر او بين إدارة ديموقراطية وأخرى جمهورية. والاختبار الأميركي كان واضحا في قضيتين اساسيتين:

الاولى القضية الفلسطينية. فالعائر على حل في ايرلندا، المبعوث جورج ميتشيل، ما كان له ذلك وهو في الأساس لم يكن يريد ذلك إلا إذا وافقت خطوط التسوية التي يسعى إليها متطلبات المشروع الصهيوني ومن خلفه التوسعية الأميركية والاوربية على حد سواء. لقد عجز الأميركيون عن فرض حتى توقيف جزئي للاستيطان الاستعماري في اراضي الضفة الغربية المحتلة وفي القدس الشرقية. ومن كان عاجزا عن ذلك كيف له ان يستطيع الضغط لفرض حلول عادلة ودائمة؟.

لكن المسألة في جوهرها واضحة: لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل ولا العالم الغربي كله يريد السلام بل يريد استكمال توسيع المشروع الصهيوني على كامل الارض الفلسطينية. اما القضية الثانية فهي الوضع في أفغانستان. والمتابع لمواقف الإدارة الديموقراطية من الوضع هناك يدرك منذ ايام حملة أوباما الانتخابية كيف انه كان يعد بتصعيد الحرب في أفغانستان. ولم يكذب أوباما خبرا وها هو قد قرر في مطلع الشهر الأخير من العام ٢٠٠٩ إرسال المزيد من القوات إلى هناك. وأوباما نفسه كان قد وصف باكستان، جارة أفغانستان، بأنها المنطقة الأخطر في العالم. وعلى هذا لم يكتف أوباما بتصعيد الحرب في أفغانستان بل ضم إليها باكستان. بل أيضاً وأيضاً "بشّر" لدى استلامه جائزة نوبل

للسلام (٢٠٠٩/١٢/١٠) بالمزيد من الحروب بقوله إن بعض الحروب ضرورية للسلام ومن "الأكيد انه ستقع حروب أخرى!"

وهكذا من أفغانستان فالعراق فعودة إلى أفغانستان وتمديدا إلى باكستان واستمراراً بالضغط على إيران والعدوان الهجمي والوجودي الدائم في فلسطين وصولاً إلى السودان دارفور والوضع المتفجر في اليمن، والقائمة لا تنتهي هنا، يكون الغرب قد استباح كل الجغرافيا الإسلامية او يكاد.

لم تردع هذا الغرب عن عدواناته ازمة مالية عالمية أو مشكلات بيئية لنتيقن من ان هذه السياسات التوسعية لا ترتبط بالكامل بمصالح اقتصادية او عسكرية بل انها ايضا جزء من ذهنية تبدأ من الجنرال "اللنبي" وعبارته الشهيرة والحاقدة عند قبر صلاح الدين الايوبي في الحرب العالمية الأولى: "ها قد عدنا يا صلاح الدين"، وصولاً إلى الرئيس الموحى اليه جورج دبليو بوش وحروبه الصليبية. ولم يتأخر السويسريون عن دانمركي الرسوم المسيئة للنبي (ص) فتعرضوا بدورهم لأحد ابرز الرموز الدينية عند المسلمين وهو منع بناء المآذن في استفتاء وافق عليه ٥٧ في المئة من السويسريين في واحدة من اكثر الأحداث والاعتداءات دلالة وخطورة، ويزيد من سلبياتها انها جاءت من شعب اشتهر بالحيادية والتسامح ما يعني انه في العمق لم يكن كذلك وإن التسامح الغربي ليس سوى كذبة تتوقف عند أبوابه. وقل ذلك أيضا عن إستطلاع في فرنسا لا يختلف كثيرا في أرقامه عن تلك التي أشهرها السويسريون.

وفي مكان آخر، وأمام القاضي والداني، كانت القنابل الفوسفورية تنهمر حارقة اطفال غزة ونسائها. ومع ذلك لم يشأ هذا الغرب وعماده الولايات المتحدة ان يستكمل تقرير ريتشارد غولدستون طريقه من مجلس حقوق الانسان والأمم المتحدة إلى مجلس الامن ليمنع إتخاذ قرار ملزم يدين إسرائيل كونها ارتكبت جرائم حرب.

ومع ذلك يبقى لنا ان نتساءل كعادتنا: وماذا فعلنا نحن؟ نحن العرب من المحيط إلى الخليج؟.

هل نسأل عن تلك الحرب التي كادت تنفجر والتي أدت إلى آثار سلبية تفوق الآثار التي كانت ستنتج عنها لو أنها انفجرت فعلا بين مصر والجزائر بسبب مباراة في كرة القدم؟ هل نسأل عن البعض الذي ينظر إلى المقاومة في لبنان ضد العدو الصهيوني على انها

تخريب وارهاب لأنه عاجز عن استنساخ أو على الأقل استلهم النموذج؟ هل نسأل عن آخر حروب العرب البينية بدلاً من ان نقرأ عن إلغاء الحدود البينية والتكامل في ما بينها؟ أليس فضيحة بكاملها ان يتمكن بلد عربي من ان يفتح حدوده إلى درجة تكاد تقارب التكامل مع بلد غير عربي هو تركيا فيما الحدود بين الاشقاء أسوار شاهقة؟ وأليس فضيحة ان يكون صوت تركيا هو الأعلى من بين كل الأصوات العربية في الدفاع عن غزة في الأمم المتحدة بلسان "الطيب" اردوغان؟. إنه المخطط نفسه المستمر منذ مئة عام. وسايكس بيكو أصبحت أكثر من واحدة: كيانات تتشردم فيدراليات، وأخرى تتناحر فيما بينها وثالثة تهترىء من عفن الفتن المذهبية والدينية. أما الاستبداد فيبدأ ولا ينتهي. وجهان لعملة واحدة: الخارج الطاعن فينا والداخل المطعون بإرادته. ولا نسأله، تعالى، ردّ القضاء بل اللطف فيه.

رئيس التحرير